

بسم الله الرحمن الرحيم

حافز عدم المطالبة

إعداد / هيثم محمد حيدر

المراقب الشرعي لشركة وثاق للتأمين التكافلي

تمهيد:

من المقرر في عالم صناعة التأمين أن المشترك (المؤمن له / المستأمن) لا يستحق مبلغ التعويض إذا ما ثبت للمؤمن (شركة التأمين) أن الخطر الحادث وقع بإرادة المشترك بشكل مباشر أو غير مباشر، فالعملية التأمينية تهدف إلى تنمية الشعور بالمسؤولية لدى المشترك تجاه الشيء محل التأمين .

لذا فإن اتخاذ كافة التدابير اللازمة للمحافظة على الشيء محل التأمين أمر واجب ومفروض على المشترك، لأن التفريط فيه يؤدي إلى ما يُسمى بـ : سقوط الحق في التعويض . بمعنى أنه: يسقط حق المشترك في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالشيء محل التأمين إذا:

— حصل التلف أو الضرر بتعمد المشترك، أو تواطئه 0

— عمد إلى تعويق الإنقاذ بأي شكل كان، أو إذا تصرف كلياً أو جزئياً، وفي الأحوال المؤمن عليها بطريقة تؤدي إلى تفاقم الضرر 0

وهذا الشرط مثبت في وثائق التأمين، ونستطيع أن نقول أنه ترهيب للمشارك من تعمد التسبب في إتلاف [مباشر أو غير مباشر] للشيء محل التأمين .

وإلى جانب شرط : سقوط الحق في التعويض، تعمل شركات التأمين بمبدأ يُسمى : حافز عدم المطالبة.

تعريفه:

هو تخفيض مبلغ اشتراك التأمين للسنة التي تلي السنة التي لم يُطالب فيها المشترك (المؤمن له) بتعويض عن أي ضرر لحق بالشيء محل التأمين .

الهدف منه:

تحفيز المشترك وتشجيعه لاتخاذ كافة التدابير الممكنة للمحافظة على الشيء محل التأمين من التلف أو الضرر، هذا من جانب، ومن جانب آخر يهدف إلى التقليل من المطالبات الصغيرة التي لا تشكل عبئا على المشترك .
فمبدأ حافز عدم المطالبة منشأه هو: ترغيب المشترك في المحافظة على الشيء محل التأمين .

تحقيق مصلحة مجموع المشتركين (المؤمن لهم)

إذا تأملنا في مبدأ : حافز عدم المطالبة نجد أنه يعود بالفائدة لا على المشترك فحسب بل يحقق مصلحة مجموع هيئة المشتركين، فترغيب المشترك في أخذ كافة ما أمكنه من تدابير للمحافظة على الشيء محل التأمين، يؤدي إلى التقليل من حجم المطالبات [المبالغ المدفوعة كتعويضات مقابل الخسائر التي حلت بالشيء المؤمن عليه] مما يؤدي إلى الحفاظ على أموال هيئة المشتركين .

مدى توافق حافز عدم المطالبة مع مبدأ التكافل الإسلامي:

مبدأ حافز عدم المطالبة لا يتعارض مع القواعد الفقهية والنصوص الشرعية، فهو يهدف إلى تشجيع المشترك إلى أخذ كافة الترتيبات والاحتياطات التي تؤدي إلى المحافظة على الشيء محل التأمين، هذا من جانب، ومن جانب آخر التقليل من المطالبات الصغيرة ، وبالتالي كما أسلفنا صيانة أموال هيئة المشتركين والمحافظة عليها.

اعتبار حافز عدم المطالبة التزاماً على الشركة :

الأصل في وثائق التأمين الصادرة عن شركات تأمين إسلامي (تكافلي) أن لا تكون شروطها مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية⁰

وبما أن مبدأ : حافز عدم المطالبة متوافق وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، فعند إقراره والموافقة عليه من قِبَلِ طرفي العقد، يجب العمل به، للحديث الشريف: "المسلمون على شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً"¹.

فمبدأ : حافز عدم المطالبة هو التزام على الشركة يجب عليها الوفاء به كما نصَّ عليه عقد التأمين الذي أصدرته وعملت به.

¹ أنظر بلوغ المرام رقم : 257 .